Copyright © King Saud University

لحوفه وتفرق بينه وبين ما لو وصفه به ففي فتاوى العلامة ابن حجر ما نصه بالنسيان الذي لم يوضع فيه سبب لتقصير وهذا مع تقصيرية يوصف به ففي فان قلت ذكروا في نحو العمى مثلا حيث يسقط به حتى اخرج الصلوة عن وقتها انه معتذر وغاية ما ذكر في الموضع هنا قلت هذا لا ينافي ما هنا لان لكل شأن نحو اللعب قد للنسيان عنه فنسب لتفعله بخلاف نحو دواء الوضع بالفم فتأمله ولذا صح صوم مجامع عليا في حين طلوع فنزع عقبه وقصد بالنزع ترك الجماع لا التلذذ وان انزل لتولده من مباشرة مباحة ولان النزع ترك فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع ولوافق آخر النزع ابتداء الطلوع فاوفى به للصحة وقدمها الامام بما اذا ظن اتساع الوقت فاربطن الفجر بمركبه وهو على حاله كان نزع معه لانه المورط لنفسه وكل من التعليلين يأتي فيه وكحي الزاني في جواز الاقلاع انام يتوقع ايلاجا يسعه دون النزع وجهين وقضية التعليل الثاني الجواز اما اذا استدام الجماع بعد علمه بالطلوع حين التمكن من النزع فالمتجه بطلان صومه لانه باستدامته مع مجامعة اي طلوع علم الفجر وهو مجامع كان كمن جامع بعد الفجر ونكر كمن جامع ناسيا فتذكر ثم استدام مجامعة مع العلم بجماع ثم به ممن لسبب الصوم فعلم انهم ينعقد ناسيا وهو المعتمد لكن تقدم البينة هنا على اقراره بانه تعمد وتم بطل بما يخالف من اوجه مجامعا لانه في علمه نعم ان استدام ظن ان صومه بطل وان نزع لم يظن ذلك فانه لا انهم يقصدون هتك الحرمة اما ان الجماع بطلوع حين طلوع الفجر لم يعهد لهم فممنوع وان نزع حالا فانه وان افطر كما لغا بطلوع الاكل لكن لا كفارة عليه خلافا لما يوهمه كلامه كما صلمه وغيره لان استدامة محسوبة بالافطار وشروط الصوم مع حدوث الفاعل والوقت الاسلام والتقاء الحيض والنفاس الجماع والتمييز فلا كان ينبغي ان يجمع الزنا والزنا لان الفصل بين زناه بمجنونة وعوده فلا يصح صوم كما ذكره في لحظة من نهارها كما انهم عكلام اصلها في حسن وحيض بمجنون ويبطل بعد الانعقاد بردة وحيض ونفاس قياسا على الصلوة او كاده ولو لعلقة ومضغة وان لم تر شيئا وجنون ولو لحظة وان كان ينوب بحسن ليلا كالصلوة ويبطل بالغا وهذه سكر لم يتعد به كحالهم بما مر في الصلوة وسكر بتعد به ان علم تحريمه خلافا لما اقتضاه الحظة منه لانها في الاستدلال على العقل فوق المؤثر ومن ثم بقيت اهلية الخطاب معه ووجب قضاء صلوة فاتت به بخلاف الاغماء دون الجنون فكانا وسيطا بينهما ولم يلحقا بالنوم حتى لا يفتقر مستغرقه قضاء كما مر عن نص الام وقضية كلامهم هنا في الجنون حيث نصص لحظة منها في الرابع الوقت القابل للصوم فيصح ويحل في السنة كلها لا في يومي عيد اصغر واكبر وتحرم عن واجب للنهي عنه ولا في ايام تشريق وهي ثلثة ايام بعد يوم الاضحى للنهي عن صومها ولو كان صوما ممتنع عادم الهدي لعموم النهي في قوله قديم له صيامها عن الثلثة الواجبة عليه في الحج فيه في الجاري ومن ثم كان اقوى دليلا كما قال الروضة ويسن تعاطي فطرها في الايام المنهي عنها وقول المطلب الاوجه ضعيف تأباه ترك ولا في يوم شك لقول عمار بن ياسر رضي الله عنه من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود بسند صحيح واذا ضعف سببا دل لضعف نعم ان وصله بما قبله جاز لانه صلى الله عليه وسلم كان يصومه كلها تارة والنزم اخرى ولو صام خامس عشر وما قبله

وافطر بما بعد نصفه تأليفا لانه بعد النصف وليس صوما بما قبله وما تحرم صومه لو شك ومثله بعد النصف ذكر الشك امامن تحريمه بما بعد النصف اولبيان ان حرمته لغلظ الامر فيه وصدق كونه يوم الشك فيه مع الشك فيه نوع تعدد وكونه بعد النصف فقضيه فيه اضعاف عن صوم رمضان وهذا هو حكمة النهي عن يوم الشك وحده وما بعد النصف وحده وان شمل هذا ذاك لغير سبب اما لسبب كوصل صومه بالنصف او ورد كان اعتاد صوم الشهر او صوم يوم وفطر يوم او يوم معين كالاثنين فصادفه ونذر ومستقر في ذمته قضا لفعل او فرض ولو اداء فيصح ويحل صوم من غير اهله للنص على الوفي وغيره بالتأسي بجامع السبب نعم ان تحرى اتباع شئ من ذكر فيه بطل على الوجه نظير ما مر في الوقت المكروه ولم يحمل الاحتياط رمضان سببا وان الملتبس الغير وقال احمد يجب صومه لانه لو لم يكن من رمضان لوقع شعبان عنه في بعض الصور وقول احمد هذا المسنة الصحيحة وهي قاعدتهم عليكم كما لو اعتقد شعبان ثلثين فلم ير هلال وتأخر فيه بعض متعصبي الحنابلة عادل على رمضان وعناد فاحترم ولم يلتفت لهوسهم الذي شجاه لكن لا يصطفا بالاحتياط بل ان حدث وجب الشك بان شاع بين الناس ان الهلال رئي ولم تشهد به احد او شهد واخبر وان لم يثبت برد قاض بها مكن قبول شهادته فظهر صومه بان رآه عدد اي اثنان فاكثر خلافا لمن وهم او شهد لكصبيان او فساق او عبيد او فسقة واخبر بذلك قطع صدد وان اطبق الغيم على الاوجه واعتبر قولها العدد فيما ذكر بخلافه فيما سر احتياطا للعبادة فيها أو شهد أو اخبر عدل ولم يكذبه والحاكم يصح من رمضان لانه لم يثبت كونه منه نعم ان اعتقد صدق من قال من ذكر انه رآه صح منه بالنسبة له كما مر وتر ايضا صحة نية معتقد رؤيته بقول واحد ممن ذكر ووقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه وعند الله جمع لما قضا واجبا اخر وقت بما ذكر ثم ما فيه الجزم بما هو اوضح منه واحسن واجمع ولا يصح صوم مريض او مسافر بنية الفطر ويصح له الفطر ويجب مريض رمضان لغير عذر اي من تحرى اداء وقضاء او تطوع لتعين الوقت له بالشروع بخصوصه آخر ذكرا لو اراد من لم يبيت النية ان يصومه نفلا خلافا لنووي نعم يتجه ترديد فيما لو شرع صوم فيه من لعام رمضان وغيره فطر اي نا واصطفر بتمر اي عليه للامر به كمن ذبح ذبيحة يتقديم الفطر عليه ينبغي لحل به والاكل الى ان يكون ثلثا ثم ان لم يجد هما شئ فطر على ماء ولو من زمزم نعم هو افضل من بقية انواع الماء كما هو ظاهر وذلك للامر به واستحسان الحي الطري تقديم ماء زمزم على التمر اذا جمع بينهما والقاضي تقديم ما يأخذه بكفه من التمر ثم ما يليه ويؤخذ من التعليل الاخير ان محله في غير البشرة عليه ضعيف كتقديم الرطب الحلو على الماء وحكمة تقديم التمر ان صام اذا ان سلم عاله فيمن يجد منه الماء وان لم يجد فبقية طعام وكما اختير هما والتعاليل لا تعارضه لحلاوته الجام مهما النار وهي في الرطب اظهر فقدم وبحث ابن عبد السلام مرجوحية من الدليل يتحقق انها لك جميع انها طهور لكن لم يعده نسك اي الفطر بها والتحيل لتحصيل ما يجزئ تحصيل ما يجزئ بغير ما ويسن تأخير بحيث لم يخف طلوع الفجر وقته بنصف الليل لا يسن كونه على تمر تحصيل ما يجزئ بغير ما ويسن تأخير

فانظر